

## المتغير النخبوي في التحولات والانهيارات الديمقراطية

جون هيغلي (جامعة تكساس/هيوستن)، وميشيل بورتون (كلية لويولا/ميرلاند)

ترجمة: عبد القادر نعناع (جامعة الشام العالمية/حلب)

### ملخص البحث

تعتمد النظم الديمقراطية المستقرة اعتمادًا كبيرًا على ما يُسمّى بـ "الوحدة التوافقية" للنخب الوطنية. فطالما ظلت النخب منقسمة، تبقى النظم السياسية غير مستقرة، وهي حالة تجعل من التحولات الديمقراطية والانهيارات الديمقراطية مجرد تذبذبات مؤقتة في الأشكال التي تتخذها النظم غير المستقرة. ويبدو أن الانقسام هو الحالة العامة السائدة بين النخب الوطنية، كما يميل هذا الانقسام بقوة إلى الاستمرار بغض النظر عن التطور الاجتماعي-الاقتصادي أو غيره من التغيرات التي تطرأ على جماهير السكان.

أما النخب المتوافقة والمتحدة، الضرورية لقيام ديمقراطيات مستقرة، فلا تتشكل إلا بطرق محدودة، من أهمها طريقتان تنطويان على تحولات نخبوية مميزة. بعد توضيح هذا الطرح، سنفحص العلاقة بين النخب والأنظمة السياسية في دول الغرب منذ بدء عملية تماسكها بعد عام 1500. ونُبين أن مقاربتنا تقدّم تفسيرًا منطقيًا ومتماسكًا للسجل السياسي الغربي، وتسهم بدرجة كبيرة في توضيح آفاق قيام ديمقراطيات مستقرة في المجتمعات النامية اليوم، كما تجعل التحليل متزايد التركيز على النخب في دراسة التحولات والانهيارات الديمقراطية أكثر منهجية وانتظامًا.

### للعودة إلى النص الأصلي:

John Higley and Michael G. Burton, "The Elite Variable in Democratic Transitions and Breakdowns," *American Sociological Review*, Vol. 54, No. 1 (February 1989), pp. 17–32.

إن الموجة غير المتوقعة من التحولات الديمقراطية التي شهدتها العقد الأخير، ولا سيّما في أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا، استقطبت قدرًا كبيرًا من الاهتمام الأكاديمي (انظر، على سبيل المثال لا الحصر: O'Donnell, 1986؛ Schmitter, and Whitehead 1986؛ Malloy and Seligson 1987؛ Baloyra 1987؛ Needler 1987). وعلى الرغم من القيمة العلمية الكبيرة لهذا الإنتاج البحثي الجديد، فإنه لا يقدم أساسًا نظريًا راسخًا يسمح بتقدير فرص بقاء النظم الديمقراطية الناشئة. فقد انصبّ تركيز الباحثين أساسًا على السوابق والمسارات المؤدية إلى التحولات الديمقراطية، مع تجنّب مهمة التنبؤ. ونتيجة لذلك، لا يبدو أن علم الاجتماع السياسي المقارن اليوم أقرب كثيرًا إلى صياغة نظرية عملية للديمقراطية المستقرة مما كان عليه في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، حين سقطت العديد من الديمقراطيات التي كان يُنظر إليها بوصفها مستقرة أمام موجة من النظم السلطوية، وهي موجة لم تكن متوقعة نظريًا كذلك (انظر Collier 1980؛ Linz and Stepan 1978).

ومع ذلك، فقد شهد التفكير في محددات الديمقراطية المستقرة تحولًا واعدًا في بؤرة التفسير السببي، ابتعد فيه الباحثون عن العوامل البنيوية الاجتماعية، واقترحوا من المحددات السياسية التي جرى وضع تصورات لها من خلال سلوك الفاعلين الأقوياء أو النخب. غير أن هذا التركيز الجديد أدخل في المقابل عنصرًا كبيرًا من اللاتحديد. إذ بات بعض الباحثين يرون أن التحولات والانهياريات الديمقراطية هي في نهاية المطاف نتاج اختيارات نخبوية طارئة ومشروطة بالسياق التاريخي (مثلًا: Lopez-Pintor 1986؛ O'Donnell and Schmitter 1986). وعلى الرغم من أن هذا التحول في التركيز السببي يمثل خطوة إلى الأمام، فإنه قد يقود إلى طريق مسدودة إن لم يُطوّر على نحو أعمق؛ فمفهوم النخبة ذاته محفوف بإشكالات نظرية، كما أن الطابع العرضي لاختيارات النخب قد يشكّل عائقًا أمام التقدم النظري.

نقترح هنا مسارًا للخروج من هذه الصعوبات وغيرها. وباختصار، نجادل بأن التحولات والانهياريات الديمقراطية يمكن فهمها على نحو أفضل من خلال دراسة أوجه الاستمرارية والتغير الأساسية في العلاقات الداخلية للنخب الوطنية. فالنخبة الوطنية المنقسمة، وهي النمط الأكثر شيوعًا، تُنتج سلسلة من النظم غير المستقرة التي تميل إلى التذبذب بين الأشكال السلطوية والديمقراطية عبر فترات زمنية متفاوتة. أما النخبة الوطنية المتوافقة والمتحدة، وهي أندر تاريخيًا، فتنتج نظامًا مستقرًا قد يتطور إلى ديمقراطية حديثة، كما في السويد أو بريطانيا أو الولايات المتحدة، إن سمحت الظروف الاقتصادية وغيرها من الشروط الميسّرة بذلك. وبناءً عليه، فإن التغيرات في الأنظمة السياسية، ما لم تُسبق أو تُرافق بتحويلات نخبوية — من الانقسام إلى الوحدة التوافقية في حالات التحول الديمقراطي، أو من الوحدة التوافقية إلى الانقسام في حالات الانهيار الديمقراطي — ينبغي النظر إليها بوصفها تغيرات مؤقتة بحتة. غير أن مثل هذه التحولات النخبوية نادرة الحدوث؛ فبمجرد تشكّل نمط معيّن من النخب الوطنية، يميل بقوة إلى الاستمرار، مع كون النمط المنقسم شبه شامل تاريخيًا في أوروبا وأمريكا اللاتينية، وكذلك حاضراً اليوم في بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان غير الغربية.

وبناءً على ذلك، فإن معظم التغيرات في الأنظمة التي جرى تناولها باعتبارها تحولات أو انهيارات ديمقراطية يكون من الأجدى فهمها على أنها قائمة على استمرار الانقسام النخبوي وما يرتبط به من عدم استقرار في النظام السياسي. إن الفشل في إدراك هذه الحقيقة دفع كثيرًا من الباحثين إلى المبالغة في تقدير الأهمية بعيدة المدى لمثل هذه التحولات والانهيارات، وتركهم غير مهئين لتفسير حالات الارتداد في شكل النظام السياسي التي غالبًا ما تعقبها.

ولا تُعدّ الفكرة المركزية في هذا الطرح جديدة؛ فقد بين العديد من الباحثين أن وحدة النخب الوطنية تُعدّ من أهم محددات أشكال النظم السياسية (انظر، مثلاً: Pareto 1935; Mosca 1939; Aron 1950; Castles 1974; Putnam 1976; Huntington 1984). غير أن هذه الفكرة لم تُطوّر بصورة منهجية. فمفهوما النخب الوطنية المنقسمة والمتوافقة لا يزالان غير محددين بدقة، كما أن أصولهما واستمراريتهما لم تخضع إلا لفحص محدود، في حين تبقى آثار تنظيمهما الداخلي في أشكال النظم السياسية غير مفهومة على نحو كافٍ.

ويعرض القسم التالي منظورًا نظريًا يسعى إلى البدء في معالجة هذه الإشكالات. ثم نخبر ادعاءاتنا النظرية المتعلقة بالروابط بين وحدة النخب الوطنية واستقرار الأنظمة السياسية من خلال مراجعة أبرز التحولات السياسية في الغرب منذ نحو عام 1500. ونُظهر أن الارتباط بين انقسام النخب وعدم استقرار الأنظمة كان أوسع انتشارًا وأكثر دوامًا في الدول القومية التاريخية والمعاصرة مما هو معترف به عادة. ونختتم بدراسة الكيفية التي تسهم بها تحليلاتنا في إثراء النقاشات الراهنة حول التحولات والانهيارات الديمقراطية.

### تصوّر تنوعات النخب وآثارها في الأنظمة السياسية

نبدأ أولاً بتحديد إطارنا المرجعي ومفاهيمنا التنظيمية. وتتمثل وحدة التحليل في الدولة القومية المستقلة والمُتماسكة إقليميًا، وهي كيان سياسي يتميز بحدٍّ أدنى من التحديد الإقليمي وبدرجة من المركزية الإدارية في القضايا الأساسية مثل الأمن والجمالية (انظر: Giddens 1987, pp. 116-121). وينصبّ اهتمامنا الرئيس على تفسير كيفية تأثير العلاقات البينية داخل النخب المحلية في استقرار النظام السياسي. ومع إقرارنا بأن العلاقات بين النخب والأنظمة قد تتغير أحيانًا تغييرًا جذريًا بفعل الحروب، فإننا لا نهدف إلى تفسير مثل هذه الأحداث. كما أننا، رغم اعترافنا بالأهمية السياسية لموقع الدولة في الاقتصاد العالمي، نرى أن القوى الاقتصادية الدولية لا تُحدّد عادةً علاقات النخب بالأنظمة السياسية (انظر: Brenner 1977; Smith 1979; Linz and Stepan 1978; O'Donnell and Schmitter 1986; Malloy 1987). وأخيرًا، نُقرّ بأن الصراعات الثقافية دون الوطنية، القائمة على أسس إقليمية أو إثنية أو دينية أو لغوية وغيرها، قد تطغى أحيانًا على علاقات النخب بالأنظمة، بما يستدعي مفاهيم ونماذج تحليلية مختلفة، وإن لم تكن بالضرورة متناقضة معها (مثلًا: Lijphart 1977).

ضمن هذا الإطار المرجعي، نتصور النخب الوطنية بوصفها أشخاصًا قادرين، بحكم مواقعهم السلطوية في منظمات وحركات قوية من أي نوع، على التأثير المنتظم والفعل في المخرجات السياسية الوطنية (Burton and Higley 1987a). ويتفق الباحثون عمومًا على أن النخب الوطنية يمكن تعريفها بأنها شاغلو المواقع العليا في أكبر أو أكثر المنظمات والحركات السياسية والحكومية والاقتصادية والعسكرية والمهنية والإعلامية والثقافية ثراءً بالموارد داخل المجتمع (انظر: Putnam 1976; Higley and Moore 1981; McDonough 1981; Dye 1983; Hoffmann-Lange 1987; Moyser and Wagstaffe 1987). أما الأنظمة السياسية فنفهمها على أنها الأنماط الأساسية في تنظيم سلطة اتخاذ القرار الحكومي وممارستها وتداولها. ويمكن رسم تميزات عديدة بين أنماط الأنظمة (كالديمقراطية والسلطوية والشمولية)، غير أننا نؤكد على أهمية التمييز بين الأنظمة المستقرة وغير المستقرة.

ويميل الباحثون الذين يركزون على تنوع النخب الوطنية إلى التمييز بين ثلاثة أنماط أساسية: (1) النمط "التعددي" أو "المتحد توافقياً" السائد في معظم المجتمعات الغربية اليوم، والذي وُجد في عدد قليل منها في فترات سابقة. (2) النمط "الشمولي" أو "المتحد أيديولوجياً" في الدول القومية المنظمة على أسس شيوعية أو فاشية أو ثيوقراطية. (3) نمط النخبة "المنقسمة" أو "غير المتحدة" الذي ميّز العديد من الدول القومية في الماضي والحاضر (Aron 1950; Dahrendorf 1967; Putnam 1976; Welsh 1979; Burton and Higley 1987a). ونركز هنا حصرياً على النخب الوطنية المتحدة توافقياً والمنقسمة، لأن فهم الفروق بينهما ونزعتهم القوية إلى الاستمرار يوضح تحليل التحولات والانهيارات الديمقراطية.

تُعدّ النخبة الوطنية متحدة توافقياً عندما يتوافر لدى أعضائها شرطان رئيسان: (1) تقاسمهم توافقاً ضمنياً واسعاً حول قواعد وأعراف السلوك السياسي، بما يرقى إلى "تحزّب منضبط" (Prewitt and Stone 1973; Di Palma 1973). و(2) مشاركتهم في بنية تفاعلية متكاملة إلى حدّ كبير، تتيح لهم وصولاً موثوقاً وفعالاً نسبياً إلى بعضهم بعضاً وإلى أكثر صانعي القرار مركزية (Kadushin 1979; Higley and Moore 1981).

ويؤدي هذا الجمع بين التوافق الضمني على قواعد اللعبة السياسية والتكامل الشامل إلى استعداد أعضاء النخبة للنظر إلى مخرجات صنع القرار بوصفها لعبة محصلتها إيجابية أو "سياسة باعتبارها مساومة"، بدلاً من كونها لعبة محصلتها صفرية أو "سياسة باعتبارها حرباً" (Sartori 1987: p. 224). فمع الاتفاق على قواعد اللعبة وضمان الوصول إلى دوائر اتخاذ القرار، يقبل الأعضاء المتنوعون وغير المتجانسين قرارات لا يفضّلونها على نحو خاص، لأنهم يتوقعون تحقيق مصالحهم في قضايا أخرى يعدّونها حيوية. وعلى المدى الطويل، يحقق معظم أفراد النخبة أهدافهم الأساسية، ومن ثم يميلون إلى النظر إلى مجمل مخرجات القرار على أنها ذات محصلة إيجابية (Sartori 1987: p. 29).

ويفسّر ذلك سبب امتناع الأشخاص والفصائل النخبويّة، الذين يتخذون بانتظام مواقف أيديولوجية وسياساتية متعارضة في المجال العام، عن دفع خلافاتهم إلى حدّ الصراع العنيف. وعليه، يتمتع أعضاء النخبة النموذجيون بدرجة معتبرة من الأمن الشخصي، بمعنى أنهم لا يتوقعون القتل أو السجن أو التعرض لعقوبات قاسية لمجرد وجودهم في الجانب الخاسر من نزاع سياسي. ويترتب على ذلك أنه، متى تشكّل هذا النمط من النخب الوطنية واستمر، فإن الاستيلاء القسري على السلطة الحكومية من قبل فصيل ناظم أو آخر لن يحدث. فضلاً عن ذلك، ولغرض استيعاب ومعالجة المصالح المتنوعة والمتعارضة غالباً بين فصائل هذه النخبة الوطنية، تُنظّم المؤسسات السياسية وفق أسس تمثيلية، على الأقل في صورة ما قبل ديمقراطية، وإن كان المدى الفعلي للديمقراطية التمثيلية قد يتوقف على شروط مُيسّرة أخرى.

وعلى النقيض من ذلك، تكون النخبة الوطنية منقسمة عندما يتوافر شرطان أساسيان لدى أعضائها: (1) افتقارهم إلى تفاهات قليلة أو معدومة بشأن أصول السلوك السياسي المقبول، و(2) انخراطهم في تفاعلات محدودة ومتقطعة فقط عبر الحدود الفصائلية أو القطاعية.

وتتسم الحالة الأساسية للأشخاص الذين يشكّلون هذا النمط من النخب بدرجة عميقة من **انعدام الأمن**؛ أي الخوف — المتجذّر غالباً في الخبرة السابقة — من أن كل شيء سيُفقد إذا ما حصل شخص أو فصيل آخر على اليد العليا. وبناءً عليه، يلجأ أعضاء النخبة المنقسمة بصورة روتينية إلى اتخاذ إجراءات قصوى لحماية أنفسهم ومصالحهم، مثل القتل أو السجن أو النفي بحق الخصوم، أو تأجيج التمردات ضد الفصائل الصاعدة، أو مصادرة موارد الخصوم، وغير ذلك. وفي سياق الانقسام النخبوي، تكون هذه الأفعال غالباً هي الأكثر عقلانية من بين الخيارات المتاحة. كما أن الخبرات الحديثة المتمثلة في التعرض لإجراءات عقابية بحقهم أو بحق مقرّبيهم، والاعتقاد القوي بأن مثل هذه الإجراءات ستُنَفَّذ مستقبلاً، تعمّق مخاوف أعضاء النخب الوطنية المنقسمة وشعورهم بانعدام الأمن. وتكون هذه المخاوف راسخة إلى حدّ يجعل تجاوز الانقسام النخبوي ممكناً فقط في ظروف استثنائية للغاية.

ولا تتوافر سوى دراسات تجريبية مباشرة وشاملة قليلة حول النخب الوطنية المنقسمة؛ إذ نادراً ما يتعاون أعضاؤها في مثل هذه الأبحاث خوفاً من استخدامها ضدهم، كما أن الباحثين الذين يصرون على دراسة النخب المنقسمة يعرّضون أنفسهم لمخاطر شخصية جسيمة. ومن الدراسات المباشرة والواسعة نسبياً مسح McDonough (1981) للنخبة الوطنية البرازيلية خلال عامي 1972-1973، باستثناء النخبة العسكرية المهيمنة حكومياً التي رفضت التعاون. ويُظهر بحث McDonough نخبةً منقسمة إلى فصائل عسكرية-حكومية، واقتصادية، وكنسية، وعمالية حضرية، كانت مستقطبة بشدة حول قواعد اللعبة السياسية (مثل حرية المعارضة السياسية ومدى سلطة الجهاز التنفيذي)، ومعزولة بعضها عن بعض. كما خلص مسح Brown (1969: p. 441) الأكثر محدوديةً للنخب الفرنسية في منتصف ستينيات القرن العشرين — أي بعد سنوات قليلة من صراعات

أطاحت بالجمهورية الرابعة وأدت أزمة الجزائر إلى عنف نخبوي داخلي كبير — إلى أن السمة الأبرز للنخبة الوطنية الفرنسية كانت "غياب الاتفاق حول المؤسسات السياسية الأساسية للدولة"، إلى جانب انعدام شبكات الاتصال الشخصي الواسعة بين الفصائل النخبوية الرئيسية. وبصورة ذات صلة، أظهرت دراسة Schonfeld (1981) للنخب الفرنسية في أوائل سبعينيات القرن الماضي وجود روابط شخصية واسعة داخل كل فصيل نخبوي، مقابل غياب الروابط عبر الخطوط الفصائلية؛ والأهم أن كل فصيل كان يجهل الفصائل الأخرى ويتجاهلها. وعلى المنوال ذاته، تكشف الدراسة المحدودة التي أجراها Czumowski (1987) حول النخبة الوطنية التايوانية — ولا سيما اضطرابه إلى ابتكار استراتيجيات بحثية معقدة لتجاوز مخاوف وعداوات المستجيبين المتبادلة — عن وجود انقسام نخبوي أساسي.

ويبدو أن أصل انقسام النخب الوطنية يكمن في عملية تشكّل الدولة القومية ذاتها. فبناء الدول القومية انطلاقاً من أقاليم متفرقة وسابقاً شبه مستقلة يكون عادةً عملية عنيفة ومشحونة بالصراع، تنطوي على قمع بعض الجماعات النخبوية من قبل أخرى، بما يجعل الانقسام النخبوي العميق والمستمر أمراً شبه حتمي (Coleman 1971: pp. 89-93). ويبيّن عمل Bendix (1978) حول تشكّل الدول القومية في الغرب واليابان بوضوح أن ترسيخ الدولة القومية أسفر في كل مكان عن نخب منقسمة. كما أن تشكّل الدول القومية في أمريكا اللاتينية بعد التحرر من الحكم الإسباني في مطلع القرن التاسع عشر تطلّب محاولات متكررة لقمع النخب المحلية بالقوة (Oszlak 1981). ويقدم Johnson (1983) وصفاً دقيقاً للنتيجة المماثلة تماماً التي أسفرت عنها عمليات ترسيخ الدول القومية ما بعد الاستعمار في إفريقيا السوداء والعديد من الدول الناشئة الأخرى خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين.

وعليه، فإن السجل التاريخي يشير بقوة إلى أن انقسام النخب ينشأ مع عملية تكوين الدولة القومية. وبعبارة أخرى، يُعدّ الانقسام الحالة العامة أو النمط السائد للنخب الوطنية. غير أن هناك نوعين من الاستثناءات: الأول يتمثل في الحالات التي يؤدي فيها اختبار إدارة أنظمة "الحكم الذاتي" لفترات طويلة تحت إشراف استعماري نسبياً معتدل، و/أو تنظيم حركات استقلال وطنية واسعة ومعقدة سياسياً، إلى نشوء نخبة وطنية متّحدة توافقياً منذ لحظة الاستقلال ما بعد الاستعمار. وتُعدّ الولايات المتحدة وكندا ونيوزيلندا وأستراليا والهند وعدد قليل من الفروع الأخرى للإمبراطورية البريطانية أمثلة رئيسة على ذلك. أما الاستثناء الثاني فيتمثل في الحالات التي تؤدي فيها الهزيمة والاحتلال بعد الحروب إلى نشوء نخب متّحدة توافقياً منذ تاريخ الاستقلال ما بعد الحرب، نتيجة تصفية الفصائل النخبوية الأكثر عداءً في السابق (كما في حالة النمسا أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها). ومع هذين الاستثناءين، فإن السجل التاريخي يدعم بقوة الفرضية القائلة إن تكوين الدولة القومية يكاد يؤدي دائماً إلى نخبة وطنية منقسمة.



وتتمثل النتيجة السياسية الرئيسة لانقسام النخب في عدم استقرار النظام السياسي. وبوصفه خاصية من خصائص الأنظمة، يحمل عدم الاستقرار عدة معانٍ. يميّز (Sanders 1981) ثلاثة معانٍ رئيسة: (1) ارتفاع معدلات العنف السياسي في أشكال التمردات، وأعمال الشغب، والإضرابات، والمظاهرات الجماهيرية، والأفعال الفردية، و(2) التغيّر المتكرر في تركيبة الائتلافات الحكومية والوزارات، و(3) وقوع الانقلابات العسكرية أو غيرها من عمليات إسقاط الحكومات.

ومن وجهة نظرنا، فإن المعنيين الأول والثاني لا يتمتعان بقدرة تمييزية كافية، لأن معظم الأنظمة قد تُعدّ غير مستقرة في فترات معينة وفق أحد هذين المعيارين أو كليهما. أما المعنى الثالث وحده — إن جرى تطويره على نحو مناسب — فيوفّر تمييزًا واضحًا ومفيدًا نظريًا للأنظمة غير المستقرة. وعليه، يمكن القول إن النظام السياسي يكون غير مستقر كلما كانت السلطة التنفيذية الحكومية عرضة لعمليات استيلاء قسرية غير منتظمة، أو لمحاولات استيلاء، أو لتوقعات واسعة بحدوث مثل هذه الاستيلاءات. وتشمل المؤشرات الملموسة لعدم الاستقرار: الثورات والانتفاضات أو الانقلابات التي تستهدف تغيير السيطرة على المناصب التنفيذية الحكومية، والتي لا تكون مدبرة أساسًا من قبل دولة قومية أخرى. ويمكن تصنيف النظام على أنه غير مستقر خلال الفترات التي تقع فيها مثل هذه الاستيلاءات أو تُحاول أو يُنظر إليها من قبل المطلعين بوصفها احتمالات مرجحة. وطالما استمرت أي من هذه المؤشرات، فإن النمط القائم لعمل النظام — سواء كان "ديمقراطيًا" أو "سلطويًا" أو غير ذلك — يُرجّح أن يكون مؤقتًا.

وتتسم عمليات الاستيلاء غير النظامية والقسرية على السلطة بتكرارها ووضوحها إلى حدّ يجعلها مرئية على نطاق واسع، أو تكون التوقعات بحدوثها شديدة الحضور، بحيث لا يواجه المراقبون عادة صعوبة تُذكر في تمييز النظام بوصفه غير مستقر. فمثلاً، أحصى Malloy (1985: p. 367) نحو 186 عملية استيلاء غير نظامية على الحكم في بوليفيا منذ الاستقلال عام 1825. كما قام Veliz (1967, p. 278) بتعداد 80 انقلابًا عسكريًا ناجحًا في 18 دولة من دول أمريكا اللاتينية بين عامي 1920 و1966. ووجد Grundy (1968) ما يقارب 64 عملية استيلاء غير نظامية على السلطة في دول إفريقيا السوداء بين عامي 1963 و1968، في حين قام Macridis (1986, p. 225) بتعداد 26 انقلابًا في 16 دولة من دول إفريقيا المدارية خلال الفترة 1970–1984. وبالمثل، لا يكون من الصعب عادةً تلمّس توقعات الاستيلاء غير النظامي على السلطة لدى المراقبين المطلعين على أوضاع نظام ما. فعلى سبيل المثال، خلص صحفي (Bonner 1988) قضى مؤخرًا عدة أشهر في الحديث مع قادة النظام الديمقراطي في بيرو، التي كان يقوده Alan Garcia، ومع معارضيه، إلى أن: "الجنود ما زالوا يمارسون فعليًا حق النقض على أفعال المدنيين، ويعتقد كثير من المراقبين في بيرو، سواء من البيروفيين أو الأجانب، أن السؤال ليس ما إن كان الجيش سيُقدم على انقلاب، بل متى. ويتراوح التقدير العام بين سنتين وخمس سنوات (p. 58)".

ومع ذلك، توجد أحياناً أنظمة لم تشهد مؤخرًا أي عملية استيلاء غير نظامية على السلطة أو محاولة من هذا النوع، وتكون احتمالية حدوث مثل هذه العمليات محل نقاش بين المراقبين المطلعين. وتُعدّ أوروغواي، بعد حربها الأهلية عام 1904 وخلال السنوات التي سبقت مباشرة الانقلاب العسكري عام 1973، مثالاً على ذلك. كما تمثل تشيلي، منذ إسقاط ديكتاتورية إيبانيز عام 1932 وحتى السنة الأولى من حكومة أليندي في 1970-1971، مثالاً آخر. وقد تُعدّ فرنسا خلال فترة الجمهورية الثالثة الطويلة (1875-1940) مثالاً إضافياً. وفي مثل هذه الحالات الإشكالية، أخطأ كثير من الباحثين وصانعي السياسات في اعتبار هذه الأنظمة مستقرة.

ويعود السبب الرئيس لهذه التقديرات غير الدقيقة إلى الإخفاق في استيعاب الحالة الكامنة لانقسام النخب. فعلى الرغم من أن النخب والأنظمة تبدوان متشابكتين على نحو لا ينفصم، فإن التمييز التحليلي بين البنية الأساسية للنخبة الوطنية وخصائص النظام السياسي يتيح افتراض علاقة سببية بين النخب والأنظمة، تُفهم فيها بنية النخبة على أنها سابقة منطقيًا وواقعيًا على استقرار النظام. ويقود ذلك إلى أطروحة مفادها أن التحول الديمقراطي الدائم لا يمكن أن يتحقق إلا إذا خضعت النخبة الوطنية أولاً لتحول من الانقسام إلى الوحدة التوافقية. وعليه، ينبغي للباحثين، عند تحليل تغيرات الأنظمة، أن يركزوا على البنية النخبوية العميقة، وأن يبحثوا عن أدلة حديثة أو تاريخية على حدوث تحول نخبوي. وإذا لم يُعثر على مثل هذه الأدلة، فعلى المحلل أن يفترض استمرار انقسام النخبة وبقاء النظام غير مستقر.

ويفترض هذا الاستنتاج أننا نعرف على وجه الدقة ما الذي تبدو عليه التحولات النخبوية من الانقسام إلى الوحدة التوافقية، وكذلك الظروف التي قد تقع فيها. غير أن علماء الاجتماع السياسي لم يستكشفوا هذه القضايا بعمق كافٍ. وقد قمنا نحن (Burton and Higley 1987b) مؤخراً بتحليل أحد أنماط التحول النخبوي، وهو ما يُعرف بـ "التسوية النخبوية"، حيث تعيد الفصائل النخبوية المتحاربة تنظيم علاقاتها فجأة وبصورة متعمدة من خلال التفاوض على تسويات بشأن خلافاتها الأساسية، وبذلك تحقق وحدة توافقية وتضع الأساس لنظام ديمقراطي مستقر. وتتجلى عملية التسوية النخبوية في أحداث سياسية شهدتها إنجلترا في عامي 1688-1689، والسويد في عامي 1808-1809، وكولومبيا وفنزويلا في أواخر خمسينيات القرن العشرين.

ونرجّح أن نوعاً ثانياً من التحول من الانقسام إلى الوحدة التوافقية يحدث عبر خطوتين متميزتين. ففي الخطوة الأولى، تدخل بعض الفصائل المتحاربة في تعاون سلمي مستدام داخل السياسة الانتخابية، بهدف حشد أغلبية انتخابية موثوقة، والفوز المتكرر في الانتخابات، ومن ثم حماية مصالحها من خلال الهيمنة على السلطة التنفيذية الحكومية. وفي الخطوة الثانية، تُنهك الفصائل المعادية الرئيسة التي تعارض هذا الائتلاف من تكرار الهزائم الانتخابية، ومع إدراكها لعدم وجود سبيل آخر للوصول إلى السلطة الحكومية (مثل الانقلاب)، تبدأ تدريجيًا في التخلي عن مواقفها الأيديولوجية والسياساتية المتميزة، وتعتمد في الجوهر مواقف وسياسات الائتلاف الفائز. ومع هذا التطور، تتشكّل نخبة وطنية موحدة توافقياً، وبرز نظام ديمقراطي مستقر بسرعة.



وتشمل الأمثلة على ذلك فرنسا وإيطاليا خلال الربع الأخير من القرن الماضي، حيث تشكّلت ائتلافات نخبويّة من يمين الوسط — تمثلت في الغوليين French Gaullist في فرنسا، والديمقراطيين المسيحيين في إيطاليا، إلى جانب فصائل نخبويّة أصغر في كلتا الدولتين — ثم هيمنت هذه الائتلافات على السياسة الانتخابية بطرق أدّت في النهاية إلى دفع الفصائل اليسارية الراديكالية، ولا سيّما الاشتراكيين الفرنسيين والشيوعيين الإيطاليين، إلى اعتدال أيديولوجياتها وبرامجها من أجل المنافسة بفعالية على المناصب التنفيذية (Field and Higley 1978).

وبقدر ما نستطيع التحقق، فإن التسويات النخبويّة وهذه التحولات النخبويّة "ذات الخطوتين" تمثّل، حتى الآن في التاريخ الحديث، المسارات الوحيدة التي تنتقل عبرها النخبة الوطنية من حالة الانقسام إلى حالة الوحدة التوافقية. ومن ثمّ، فإنها تشكّل الأسس الداخلية الوحيدة للانتقال من أنظمة ديمقراطية (أو شبه ديمقراطية) غير مستقرة إلى أنظمة مستقرة. غير أنّ هذه التحولات، كما أُشير سابقاً، نادرة الحدوث. وعلى العكس من ذلك، فإن التحولات النخبويّة من الوحدة التوافقية إلى الانقسام أكثر ندرة بكثير. وحتى الفترة الراهنة على الأقل، فإن النخب الوطنية المتّحدة توافقياً، متى تشكّلت، حافظت على نفسها واستمرّت في إعادة إنتاج ذاتها في جميع الحالات.

ويتربّب على ندرة التحولات النخبويّة من الوحدة التوافقية إلى الانقسام دلالات مهمّة لتحليل الانهياريات الديمقراطية. فالانهياريات التي أثير حولها كثير من النقاش في أوروبا ما بين الحربين العالميتين (انظر Linz and Stepan 1978) وقعت جميعها في دول قومية كانت نخبها منقسمة بوضوح منذ مرحلة تكوين الدولة القومية (مثل النخب الألمانية بعد عام 1871؛ انظر Baum 1981; Hamilton 1982). وما انهار في أوروبا ما بين الحربين لم يكن ديمقراطيات مستقرة، بل فترات ديمقراطية عابرة ضمن أنماط أوسع من الانقسام النخبوي وعدم استقرار الأنظمة. وربما يكون تحول نخبوي من الوحدة التوافقية إلى الانقسام، وما يستتبعه من انتقال النظام من الاستقرار إلى عدم الاستقرار، قد وقع مؤخراً في الفلبين؛ وهي دولة قومية قدّمت مؤشرات عديدة على امتلاكها نخبة وطنية متّحدة توافقياً ونظاماً ديمقراطياً مستقرّاً منذ نهاية الوصاية الاستعمارية الأمريكية عام 1946، إلى أن شهدت اتساع نطاق العنف داخل النخب، الذي بلغ ذروته في عدة تمردات عسكرية خلال ثمانينيات القرن العشرين.

وعلى الرغم من أن التحولات النخبويّة هي في جوهرها "أحداث نخبويّة"، فإن المتغيرات الجماهيرية تظلّ ذات أهمية واضحة. فالنخب تحتاج دائماً إلى دعم جماهيري، ومن ثمّ تُنشئ الأوضاع والتوجهات الجماهيرية ميادين للفرص والقيود يتعيّن على النخب الاستجابة لها (انظر Field and Higley 1980: pp. 18-47). فعلى سبيل المثال، يبدو أن التحولات النخبويّة ذات الخطوتين لا تكون ممكنة إلا في السياقات التي يكون فيها أغلبية الناخبين مهتأة، بحكم أوضاعها الاجتماعية-الاقتصادية وغيرها، لدعم النداءات الانتخابية النخبويّة التي تدافع في جوهرها عن الوضع القائم.

ومع ذلك، كما نقترح أدناه، لا توجد بنية جماهيرية محددة تقود حتماً إلى تحولات نخبوية. فعلى الرغم من التغيرات الدراماتيكية التي شهدتها أوضاع الجماهير وتوجهاتها خلال الفترة التاريخية الحديثة، ظلّ النمط الغالب في السياسة الغربية يتمثل في استمرار الانقسام النخبوي وما يترتب عليه من عدم استقرار الأنظمة. وننتقل الآن إلى وصف موجز لهذا النمط الغالب.

حتى الآن، وبقدر ما يمكن تحديده، تُعدّ تسويات النخب وهذه التحولات النخبوية "ثنائية الخطوة" المسارات الوحيدة، في التاريخ الحديث، للانتقال من نخبة وطنية غير موحّدة إلى نخبة موحّدة توافقياً. وبذلك تشكّل القاعدة الداخلية الوحيدة للتحوّل من أنظمة ديمقراطية (أو شبه ديمقراطية) غير مستقرة إلى أنظمة مستقرة. غير أنّ هذه التحولات نادرة الحدوث. وعلى العكس، فإن تحولات النخب من الوحدة التوافقية إلى التفكك أندر وقوعاً. وحتى الفترة الراهنة على الأقل، فإن النخب الوطنية التي بلغت وحدة توافقية ما إن تشكّل حتى تُعيد إنتاج ذاتها في كل مكان.

إن ندرة تحولات النخب من الوحدة التوافقية إلى التفكك تنطوي على دلالاتٍ مهمة لتحليل انهيارات الديمقراطية. فالانهيارات التي كثر النقاش حولها في أوروبا ما بين الحربين (انظر Linz and Stepan 1978)، وقعت جميعها في دولٍ قومية كانت نخبها، منذ تشكّل الدولة القومية، غير موحّدة بوضوح (مثل النخب الألمانية بعد 1871؛ انظر Baum 1981; Hamilton 1982). وما انهار في أوروبا بين الحربين لم يكن سوى فتراتٍ ديمقراطية عابرة ضمن أنماطٍ أوسع من تفكك النخب وعدم استقرار الأنظمة. وربما شهدت الفلبين حديثاً تحوّلًا نخبويًا من الوحدة التوافقية إلى التفكك، ومن ثم انتقالاً للنظام من الاستقرار إلى عدم الاستقرار، رغم مؤشراتٍ عديدة على امتلاكها نخبةً وطنية موحّدة توافقياً ونظاماً ديمقراطياً مستقراً منذ نهاية الوصاية الاستعمارية الأمريكية عام 1946، وحتى تصاعد العنف داخل النخب واندلاع عدة تمردات عسكرية خلال ثمانينيات القرن العشرين.

ومع أنّ التحولات النخبوية هي في جوهرها "أحداث نخبوية"، فإن المتغيرات الجماهيرية تظلّ ذات أهمية واضحة؛ إذ تحتاج النخب دائماً إلى دعمٍ جماهيري. لذلك تُنشئ أوضاع الجماهير وتوجهاتها حقولَ فرصٍ وقيوداً يتعيّن على النخب الاستجابة لها (نظر: Field and Higley 1980, pp. 18–47). فعلى سبيل المثال، لا تبدو التحولات النخبوية ثنائية الخطوة ممكنةً إلا حيث تميل أغلبية الناخبين — بحكم أوضاعهم الاجتماعية-الاقتصادية وغيرها — إلى دعم النداءات الانتخابية للنخب التي تدافع أساساً عن الوضع القائم. ومع ذلك، وكما سنشير أدناه، لا يقود أيّ تركيبٍ جماهيري قابلٍ للرصد حتماً إلى تحولاتٍ نخبوية. فعلى الرغم من التغيرات الدراماتيكية في أوضاع الجماهير وتوجهاتها خلال الحقبة الحديثة، ظلّ النمط الغالب في السياسة الغربية هو التفكك المستمر للنخب وما ينجم عنه من عدم استقرار للنظام. ونوجز فيما يلي وصف هذا النمط الغالب.

## النمط النموذجي للسياسة الغربية

خلال معظم الفترة الممتدة بين عام 1500 والحروب النابليونية، اقتربت ثماني مجتمعاتٍ غربية فقط من الاستقلال السياسي والتكامل الذي يميز الدول القومية الحديثة: الدنمارك، وإنجلترا، وفرنسا، والبرتغال، وروسيا، واسكتلندا، وإسبانيا، والسويد (انظر الجدول رقم 1). وخلال النصف الأول من هذه الفترة، كانت إنجلترا على الأرجح الوحيدة التي استوفت معيار الدولة القومية من حيث التوحيد السياسي الإقليمي الكامل. فقد انخرطت الدنمارك في محاولة الاحتفاظ بالسيطرة على السويد، وتعرضت فرنسا لتفككاتٍ دورية بسبب حروبٍ أهلية ذات طابعٍ ديني واجتماعي حتى أواخر القرن السابع عشر، وخضعت البرتغال لإسبانيا بين 1580 و1640، ولم تُنجز روسيا توحيدها الوطني إلا في القرن السابع عشر في ظل آل رومانوف، ولم تستقل اسكتلندا استقلالاً كاملاً عن إنجلترا بعد 1650 قبل أن تختفي كدولة قومية باندماجها مع إنجلترا عام 1707، فيما كانت إسبانيا في البداية عدة كياناتٍ متميزة جمعتها وحدةٌ سلالية لم تُفُض إلا لاحقاً إلى ترسيمٍ إقليمي ومركزية إدارية. وكيانٌ سياسي تاسع هو المقاطعات المتحدة في هولندا تحرّر من الهيمنة الإسبانية في ثمانينيات القرن السادس عشر، غير أنّ المقاطعات السبع — التي بدا أنّ نخبها كانت موحدّة توافقياً منذ الاستقلال (انظر Grever 1982) — لم تُنجز توحيد الدولة القومية إلا خلال الحروب النابليونية. وطوال القرن الثامن عشر، برزت براندنبورغ-بروسيا قوةً أوروبية مهمة، لكنها تكوّنت من أقاليم شبه مستقلة وغير متجاورة. وأخيراً، لم تتبلور الولايات المتحدة دولةً قوميةً موحدّة إلا في نهاية هذه الفترة.

Table 1. Types and Origins of National Elites in Selected Western Nation-States: A Schematic View

Nation-State Formation	Elite Type(s)	Origin of CU Elite
England (late medieval)	DU to 1689 CU 1689–1988	Elite settlement 1688–1689
Denmark (late medieval)	DU to 1901 CU 1935–88	2-step transformation 1901–35
Scotland (late medieval)	DU to 1707	None; merged w/England 1707
Portugal (late medieval)	DU to 1980s	None clearly indicated
Spain (from 16th cent.)	DU to 1977 CU 1979–88	Elite settlement 1977–79
Sweden (from 16th cent.)	DU to 1809 CU 1809–1988	Elite settlement 1808–9
Russia (from 17th cent.)	DU to 1917 IU 1921–88	None; revolutionary transformation, 1917–21
France (late 17th cent.)	DU to 1960 CU 1981–88	2-step transformation 1960–81
U.S.A. (from 1789)	CU 1789–1988	Colonial "home rule" and independence struggle
Netherlands (from 1813)	CU 1813–1988	Fusion of provincial elites
Prussia (from 1815 or earlier)	DU to 1871	None; merged w/Germany 1871
Belgium (from 1830)	DU to 1890s CU 1961–1988	2-step transformation 1900–61
Switzerland (from 1848)	CU 1848–1988	Fusion of cantonal elites
Italy (from 1870)	DU to 1948 CU 1980–88	2-step transformation 1948–80
Germany (from 1871)	DU to 1933 IU 1933–45 CU 1966–88	Revolutionary transformation 1933 2-step transformation 1948–66
Norway (from 1884)	CU 1935–88	2-step transformation 1884–1935
Austria (from 1919 or earlier)	DU to 1938 CU 1948–88	Elite settlement 1945–48

Abbreviations: CU = Consensually Unified; DU = Disunified; IU = Ideologically Unified.

## التفكك بوصفه الحالة العامة للنخب الوطنية

بحلول نحو عام 1600، كانت المجتمعات الثمانية الأولى-الدول القومية قد بلغت مستوياتٍ من التحضر والتجارة من التعقيد بحيث تطلّبت كثيرٌ من المواقع النخبوية تفرغاً شبه كامل لشاغلها. ورغم استمرار وجود فئاتٍ صغيرة ميسورة من الأرستقراطيين ومالكي الأراضي ذوي النفوذ، فإن حاملي السلطة الحاسمين في لحظات الحسم كانوا يميلون إلى أن يكونوا الأفراد والفصائل التي تسيطر على أهم التنظيمات البيروقراطية: الملوك وكبار مسؤولي الدولة، والضباط العسكريون الكبار، ورجال الدين رفيعو الرتبة، والتجار ورؤاد الأعمال على رأس المشروعات التجارية الكبرى، وقادة الهيئات السياسية الإقليمية.

وبوصفها تجمعاتٍ وطنية، كانت هذه النخب مفككةً بوضوح، بمعنى أنّ صراعاتٍ واسعة وعميقة على التفوق السياسي طبعت علاقاتها. فقد مالت الفصائل المرتبطة بالملوك ومتنافسي العرش إلى دعم الاستبداد الملكي، بينما قاومت الفصائل المستفيدة من الحكم الذاتي المحلي. واحتلّ استخدام القوة العسكرية لأغراض التوسع والتهدئة مكانةً بارزة (Finer 1975; Mann 1986)، كما جعلت الانقسامات الدينية الصراعات بين نخب بناء الدولة ونخب مقاومتها أشدّ مرارةً وتعقيداً (Bendix 1978). وانظر أيضاً: Tilly 1975.

كانت الأنظمة السياسية في هذه الدول القومية كلها ملكياتٍ تقليدية يُنقل فيها التنفيذ الحكومي بين الحكّام المتعاقبين وفق مبادئ الوراثة. غير أنّه نادراً ما وُجد توافقٌ واسع على التطبيق العملي لهذه المبادئ، ما جعل انتقال السلطة التنفيذية عرضةً للدهس والتحديات واغتصاب السلطة. ففي الدنمارك، مثلاً، انفجر الصراع على الخلافة الملكية حرباً أهلية خلال ثلاثينيات القرن السادس عشر، وفي إنجلترا ظلّت خلافة العرش هشّةً طوال النصف الثاني من القرن السادس عشر. وحتى حيث جرت انتقالات السلطة التنفيذية بين ملوكٍ متعاقبين بسلام — كما في "العصر الذهبي" الإسباني في القرن السادس عشر — فإنّ الخوف المتبادل وعدم الثقة بين فصائل النخب ضمنا تنافساتٍ دائمة ومؤامراتٍ ومناوراتٍ غالباً ما اتسمت بالعنف للهيمنة على الملك.

وفي الواقع، جسّدت هذه الملكيات التقليدية تفكك النخب. فمحاولة تركيز السلطة السياسية في شخصٍ واحدٍ وحلقةٍ ضيقة — الملك وحاشيته — عكست غياب ترتيباتٍ متوافقةٍ عليها لتقاسم السلطة. ووفق رؤية بندكس (Bendix 1978, pp. 218–43)، واجهت الملكيات التقليدية معضلاتٍ غير قابلةٍ للحل — حاجاتٍ متناقضة لتركيز السلطة الملكية وتفويضها معاً، وعناصر كبيرة وغير قابلة للاختزال من الاعتباطية في أفعال الملوك، وإجراءاتٍ شديدة الجدل للوراثة والخلافة، ولا يقيناً شاملاً بشأن مدى السلطة الملكية وحدودها — لم يكن من نتيجتها سوى عدم استقرار النظام. وفي هذه الجوانب الجوهرية، كان استمرار الملكيات التقليدية في كل مكان دليلاً على وجود نخبٍ وطنيةٍ مفككة.

## تسويات النخب الأولى

حتى الحروب النابليونية، لم يُكسر الارتباط بين تفكك النخب وعدم استقرار النظام إلا في إنجلترا والسويد (انظر الجدول رقم 1). ففي "الثورة المجيدة" في إنجلترا عامي 1688-1689، وفي أحداثٍ متشابهةٍ جوهرياً رافقت إنشاء الملكية الدستورية في السويد عامي 1808-1809، وقعت تسوياتٌ نخبوية تحولت فيها فصائلٌ كانت متحاربةً سابقاً، بصورةٍ مفاجئةٍ ومتعمدة، من التفكك إلى وحدةٍ توافقية. وكما جادلنا (Burton and Higley 1987b)، نشأت هذه التسويات من خبرةٍ حديثةٍ بصراعاتٍ نخبويةٍ مكلفةٍ لكنها غير حاسمة: الحروب الأهلية الإنجليزية وما أعقبها من مرحلةٍ كرومويل، إضافةً إلى ثلاثين عاماً من الاقتتال المرير بين فصيلي "Tory" و"Whig" خلال فترة الاستعادة، وفي السويد الصراع بين فصيلي "Hat" و"Cap" طوال القرن الثامن عشر. وكانت المُحفّزات المباشرة أزماتٍ سياسيةٍ دراماتيكية: ولادة ابن جيمس الثاني عام 1688، بما جعل خلافةً كاثوليكيةً محتملةً لعرش بلدٍ بروتستانتيٍّ أمراً مرجحاً، والهزيمة الجسيمة التي منيت بها السويد أمام روسيا عام 1808 مقترنةً باضطرابٍ اقتصادي. واعتمد نجاح هذه التسويات على قدرٍ غير مسبوق من ضبط النفس والتواؤم السري بين عددٍ قليل من القادة المهرة وذوي الخبرة، الممثلين للفصائل النخبوية الرئيسية، الذين تفاوضوا سريعاً على تسوياتٍ بشأن أخطر القضايا. كما يبدو أنّ الطابع غير المُعبأ في معظمه للسكان من غير النخب قد سهّل هذه التسويات، إذ أتاح للنخب قدراً كافياً من الاستقلالية للتفاوض على حلولٍ وسط.

وقد أرسّت هذه التسويات ترتيباتٍ جديدة لتقاسم السلطة، ما خفّض بدرجةٍ كبيرة مستويات عدم الأمان لدى النخب. ومنذ ذلك الحين، بات معظم أفراد النخب يتمتعون بوصولٍ موثوقٍ إلى صنع القرار في القضايا ذات الصلة بمصالحهم، ولم تعد الهزائم في المسائل السياسية تنطوي على عقوباتٍ جسيمة. وبعد وقتٍ قصير من التسويتين النخبوية في إنجلترا والسويد، نشأت سياسةٌ حذرة ومقيدة، مع إجراء انتخاباتٍ تنافسيةٍ على فتراتٍ قصيرة، ثم جرى توسيعها لاحقاً عبر الاقتراع العام، ومع انتقال السلطة التنفيذية من الملوك إلى حكوماتٍ مسؤولة أمام هيئاتٍ منتخبة. وبعد ذلك، لم تحول حتى التحديات السياسية الخطيرة — مثل حركة الشارتيين Chartist Movement في إنجلترا خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر، والحركات العمالية الراديكالية في كلا البلدين أواخر القرن التاسع عشر — دون الانتقال السلمي للسلطة التنفيذية بين فصائل نخبوية مختلفة وفقاً لنتائج انتخاباتٍ شعبيةٍ منتظمة.

ونوجز عرض التسويات النخبوية في إنجلترا والسويد لأنها تمثل، ضمن الإطار المرجعي المحدد، المسار الوحيد في المجتمعات ما قبل الصناعية للانتقال من تفكك النخب وعدم استقرار النظام إلى وحدةٍ نخبويةٍ توافقيةٍ ونظامٍ سياسيٍّ مستقرٍّ ذي طابعٍ شبه ديمقراطي. فبدون تسوية، يستمر تفكك النخب الذي ينشأ أثناء تشكّل الدولة القومية، بما يضمن بقاء الأنظمة السياسية غير مستقرة. وتؤكد سياساتُ الدول القومية الغربية الأصلية الأخرى حتى الحروب النابليونية هذا الطرح: إذ لم يحدث في أيٍّ منها ما يشبه التسويتين النخبوية في إنجلترا والسويد، وقد أظهرت جميع أنظمتها السياسية دلائلَ عدم الاستقرار طوال تلك الفترة.



## استمرار تفكك النخب في أماكن أخرى

في الدنمارك، بلغت الصراعات بين فصائل النخبة الأرستقراطية والبرجوازية ذروتها بترسيخ الحكم الملكي المطلق بعد عام 1665. وأعقب ذلك قرنٌ من حكم بضعة مئات من ملاك الأراضي المتحالفين مع الملكية، غير أنّ هذا الترتيب تعرّض للاهتزاز في سبعينيات وثمانينيات القرن الثامن عشر بفعل دسائس القصر وعمليات الاستيلاء على السلطة، بما يرقى إلى انقلاباتٍ متعاقبة. وفي فرنسا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، استقطبت النخب في البلاط والكنيسة والجيش والمدن الكبرى حول رؤية تقليدية وعقلانية متعارضة بشأن المكانة والامتياز، وكذلك حول تصوراتٍ متناقضة للمجتمع الصالح. وقد استمرّ الشرخ بين المعسكرات النخبوية، لينفجر في ثورة عامي 1788-1789. أمّا في البرتغال، فقد تلت الاستقلال عن إسبانيا عام 1640 سريعاً دسائسُ القصر، والإطاحةُ بالفونسو السادس عام 1668، وترسيخُ الحكم الملكي المطلق، الذي — كما في غيرها — انطوى على اقتتالٍ داخلي دائم بين فصائل نخبوية تسعى للهيمنة على السلطة الملكية.

كما كان تفكك النخب واضحاً في روسيا وإسبانيا. ففي روسيا خلال القرن السابع عشر، تخلّل الحكم المطلق انتفاضاتٌ متقطعة قمعتها القيصرية بوحشية. وبعد خمسةٍ وثلاثين عاماً من "الاستبداد المستنير" في عهد بطرس الأكبر (1689-1725)، أدّت دسائسُ البلاط وتدخلاتُ الجيش إلى إدامة عدم الاستقرار السياسي. وكما يشير (Bendix 1978, p. 597)، فإن اثنين فقط من أصل ثمانية ملوكٍ تعاقبوا بعد بطرس في القرن الثامن عشر اعتلوا العرش دون تدخلٍ عسكري، وقُتل كلاهما. أمّا السياسة الإسبانية في القرن السابع عشر فسيطرت عليها أولاً ثوراتٌ ضد الهيمنة القشتالية، ثم محاولاتُ فصائل من النخبة النبيلة للهيمنة على الملك العاجز شارل الثاني (1665-1700). وفي مطلع القرن الثامن عشر، تفككت إسبانيا بفعل حربٍ أهلية وتمرداتٍ إقليمية. وقد أُعيد لملمتها عام 1716، لكن سياساتها سارت لاحقاً على منوال السياسة الفرنسية: صراعٍ طويلٍ بين أرستقراطيين رجعيين ومسؤولين كنسيين من جهة، وفصائل نخبوية تحديثية تقودها كوادرو الدولة وقادة البرجوازية الصغيرة من جهةٍ أخرى. ومع نهاية القرن، وفي ظل ملكٍ عاجزٍ آخر هو شارل الرابع، جرّت دسائسُ القصر إسبانيا إلى تحالفها الكارثي مع فرنسا، بما أفضى إلى انتفاضةٍ ضد الملك، وإجباره على التنازل عام 1808، وفرض نابليون أخاه جوزيف على العرش الإسباني.

وخلاصة القول، إن النمط السياسي المتجانس في جميع الدول القومية الغربية الأولى تمثّل في تفكك النخب وعدم استقرار الأنظمة، وهو نمطٌ نشأ في سياق عملية تشكّل الدولة القومية. وباستثناء إنجلترا والسويد، حيث يسّرت ظروفٌ استثنائية تسوياتٍ مفاجئة ومتعمدة، استمر تفكك النخب وعدم استقرار الأنظمة قرونًا عدة، رغم مدّ وجزرٍ في الحظوظ الوطنية، ورغم تطورٍ اجتماعي-اقتصاديٍ مطرد نسبياً. ولم يكن هذا النمط مجرد نتيجةٍ لعدم اكتمال اندماج الدولة القومية، أو لهيمنة الملكيات التقليدية، أو لمرحلة ما قبل التصنيع؛ إذ استمر حتى بعد اكتمال اندماج هذه الدول، وبعد استبدال معظم ملكياتها بحكوماتٍ جمهورية — حقيقيةً أو بحكم الأمر الواقع — وبعد أن أصبحت اقتصاداتها صناعيةً إلى حدٍّ بعيد.



## تفكك النخب في القرن التاسع عشر

أدت فتوحات الجيوش الثورية الفرنسية ثم النابليونية إلى تحويل العديد من الإمارات الألمانية والإيطالية الصغيرة وهشة الاستقلال إلى وحدات إقليمية كبيرة. وفي عام 1815، صادق مؤتمر فيينا على هذه التحولات، فأعيد تنظيم الخريطة السياسية لأوروبا (انظر الجدول رقم 1). فبرزت بروسيا بوصفها دولة قومية كبرى، في حين حاولت الإمبراطورية الهابسبورغية ذات الاندماج الرخو (ثم الإمبراطورية النمساوية-المجرية بعد 1867) السيطرة على أقاليم في إيطاليا وشرق أوروبا والبلقان. ونتيجة لحروب ستينيات القرن التاسع عشر، استبعدت بروسيا الإمبراطورية الهابسبورغية من الأقاليم الناطقة بالألمانية خارج النمسا نفسها، وفي عام 1871 أسست الرايخ الألماني. وبمساعدة فرنسية وبروسية، توسعت مملكة سردينيا-بييمونتي، فقلّصت بدورها نفوذ الهابسبورغ، وظهرت عام 1870 دولة إيطاليا القومية. وإلى جانب فرنسا وإسبانيا وروسيا، هيمنت هذه الدول على أوروبا القارية، مع بروز دول قومية أصغر أيضاً: هولندا منذ 1813، وبلجيكا منذ 1830، وسويسرا منذ 1848، والنرويج منذ 1884.

بلغت معظم هذه الدول، إلى جانب بريطانيا والسويد والدنمارك، خلال القرن التاسع عشر مستويات صناعية من التطور الاجتماعي-الاقتصادي، واتسعت تركيباتها السكانية لتشمل فئات واسعة من العمال الصناعيين اليديويين، والبيروقراطيين، والعمال في قطاع الخدمات. وأفضى انتشار البنية المهنية الصناعية إلى نشوء نخب جديدة تقود النقابات العمالية، والأحزاب السياسية الجماهيرية، والمشروعات التجارية الحديثة، والجمعيات المهنية، ومؤسسات الإعلام الجماهيري، والمؤسسات التعليمية، وهيئات القطاع العام والمنظمات المنبثقة عن توسع الدولة. غير أنّ التصنيع لم يُرافقه أي تغيير جوهري في بُنى النخب أو في طبيعة الأنظمة السياسية. فقد ظلّت النخب في الدول القومية الأوروبية الأولى — باستثناء إنجلترا والسويد — مفككة. بل إن تفكك النخب ازداد حدّة بفعل ارتدادات الثورة الفرنسية، ودخول نخب جديدة إلى الساحة السياسية، والصراعات بين شرائح سكانية نتجت عن التصنيع. وإضافةً إلى ذلك، فإن عملية بناء الدول القومية الجديدة خلال القرن التاسع عشر أفضت، في معظم الأحيان، إلى نخب وطنية مفككة. وهكذا، في بروسيا وبلجيكا وألمانيا بعد 1871، وإيطاليا بعد 1870، اختلفت النخب اختلافاً جذرياً حول الدساتير والمؤسسات التي قامت عليها الدول الجديدة، ودافعت عن الحكومات أو قوّضتها تبعاً لمصالحها الضيقة.

وتستحق حالتان — سويسرا والنرويج — ذكراً موجزاً. فقبل الانضمام إلى الاتحاد السويسري الجديد عام 1848، كانت عدة كانتونات سويسرية — وربما جميعها — ذات حكم ذاتي ومعزولة جغرافياً، تمتلك نخباً موحدةً توافقياً بوصفها امتداداً لـ "جماعات مواطنين" تعود إلى أواخر العصور الوسطى. وقد شكّلت التسوية الدستورية السويسرية لعام 1848 هذه النخب الكانتونية في نخبة وطنية موحدة توافقياً، أدارت نظاماً تمثيلاً مستقراً منذ ذلك الحين. وعلى نحوٍ مختلف قليلاً، خضعت النرويج لسيطرة السويد بين 1814 و1884، مع تشغيل النخب النرويجية لنظام "حكم ذاتي" على أسس تمثيلية. وعندما تخلّت السويد عن السيطرة عام 1884، خرجت

النرويج بنخبة وطنية كانت قد قطعت نصف الطريق في تحولٍ من خطوتين. فبين الفصائل المحافظة والليبرالية جرى حشدٌ أغلبيةٍ انتخابية واستُبعدت باستمرار الفصائل الاشتراكية ذات الطابع الثوري ظاهرياً من السلطة التنفيذية، إلى أن تخلّت هذه الأخيرة عن راديكاليّتها خلال ثلاثينيات القرن العشرين، بما أتاح توحيداً توافقياً كاملاً (انظر: Higley, Field, and Groholt 1976).

لكن في بقية أوروبا خلال القرن التاسع عشر، استمر تفكك النخب وأنتج تذبذباتٍ متكررة — وغالباً عنيفة — في أشكال الأنظمة. ففي فرنسا، أُعيدت الملكية التقليدية عام 1814-1815، ونُصبت "ملكية برجوازية" عقب اضطرابات 1830، وأُقيم نظامٌ جمهوري بثورة 1848، ثم أنشئ نظامٌ استبدادي بانقلاب عام 1851، قبل أن يُعاد تأسيس نظامٍ جمهوري آخر عقب قمع انتفاضة كومونة باريس عام 1870. وكان تفكك النخب وعدم استقرار الأنظمة واضحين بالقدر نفسه في إسبانيا: إعادة الملكية عام 1814، وفرض لبرلة الملكية — بما في ذلك انقلابٌ عسكري — بين 1820 و1823، و"تتويج" الملكة الطفلة ذات الأعوام الثلاثة إيزابيل الثالثة عام 1833 بدعمٍ عسكري وانسحاب الوريث المفترض السابق لقيادة تمردٍ "كارلي Carlist" في الشمال، وتدخلاتٍ عسكرية نقلت السلطة بين الفصائل الليبرالية والمحافظة في أعوام 1835 و1843 و1854 و1856، ثم خلع إيزابيل عام 1868 وفترة فراغٍ من الحكم العسكري والحرب الأهلية تلتها عودةُ ابنها إلى ملكيةٍ دستورية بمؤسساتٍ تمثيلية اسمياً عام 1875. وشهدت البرتغال نمطاً مشابهاً من الاضطرابات: إزاحة الملكية عام 1820، تمرد فاشل عام 1824، حرب أهلية في 1832-1834، انقلابات في 1836 و1851، ومحاولة انتفاضة عام 1890.

أما في معظم الدول القومية الأوروبية الأخرى، فلم تقع سلاسل مماثلة من إسقاط الحكومات. ففي روسيا وبروسيا وألمانيا، استخدمت فصائلٌ نخبوية محافظة القمع للحفاظ على الملكيات، التي كانت موضع كراهيةٍ من نخبٍ تقود منظماتٍ وحركاتٍ برجوازية وعمالية. وفي هذه البلدان، وكذلك في الدنمارك وبلجيكا وإيطاليا، دلّ تفكك النخب على انقساماتٍ أيديولوجية عميقة بينها، وانعكس عدم استقرار الأنظمة في دسائس تحييط بالأنظمة الملكية وفي كثرة أعمال الشغب والإضرابات وغيرها من المواجهات التي هندستها نخبٌ معارضة.

### النخب المفككة والديمقراطيات غير المستقرة

عند نهاية القرن التاسع عشر، كانت جميع الدول القومية الغربية — باستثناء روسيا — قد امتلكت مؤسساتٍ سياسية تمثيلية انطوت على ممارسةٍ معتبرة للعملية الانتخابية. وقد أتاح الثراء المادي الذي أفرزه التصنيع للنخب المهيمنة أن تُسكّن مؤقتاً نخباً معارضة وقواعدها الاجتماعية، كما ظلّ حق الاقتراع، في الغالب، مقصوراً على من لهم مصلحة في النظام الاجتماعي-الاقتصادي القائم. وبذلك، لم تتحول الانتخابات فوراً إلى مجرد أداةٍ أخرى تستخدمها الفصائل المتحاربة لتقويض بعضها بعضاً. ولفترةٍ من الزمن، بدا أن عدداً من الدول القومية الأوروبية يمتلك أنظمتها ديمقراطية مستقرة، رغم أنّ أي تحولٍ نخبوي أساسي لم يكن قد وقع.

ينبغي فحصُ هذا الوضع بدقة، لأنه يرتبط مباشرةً بحجتنا القائلة إن الديمقراطية لا تستقر إلا حين تكون النخب موحدةً توافقياً. وقد تبدو الجمهورية الفرنسية الثالثة طويلة الأمد استثناءً واضحاً بوجه خاص؛ إذ لم تشهد طوال 65 عاماً أي استيلاءٍ قسري على السلطة التنفيذية، وكان يُنظر إليها باعتبارها إحدى الديمقراطيات الكبرى في العصر الحديث. ولو سمح المقام، لكان من الضروري فحصُ استثناءاتٍ ظاهرية أخرى: الملكية الدستورية في إيطاليا من 1870 حتى استيلاء موسوليني على السلطة في 1922-1925. وخارج أوروبا، نظام الأرجنتين بين 1912 و1930، ونظام الأوروغواي بين 1905 وأواخر الستينيات، ونظام تشيلي بين 1933 وتولي ألييندي الرئاسة عام 1970. وبرأينا، لم تكن هذه الحكومات سوى فتراتٍ فاصلة — وإن طالت — ضمن نمطٍ مستمر من تفكك النخب وعدم استقرار الأنظمة. ويمكن هنا توضيح هذا التفسير عبر حالة الجمهورية الفرنسية الثالثة.

فعلى الرغم من توافر بعض الشروط المواتية لتحولٍ نخبوي، فإن إنشاء الجمهورية الثالثة لم يسبقه، ولم يصاحبه، ولم يعقبه توحيدٌ للنخب المفككة التي وسمت التاريخ الفرنسي السابق. فبين الفصائل الملكية التي امتلكت أغلبية مقاعد الجمعية الوطنية في أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر، كان كثيرون يفضلون ملكيةً دستورية على الطراز البريطاني (Anderson 1977, p. 6). وكان الجمهوريون داخل الجمعية في معظمهم معتدلين، كما يجسده زعيمهم أدولف تيير. ومن ثم، كان الملكيون والجمهوريون قادرين، من حيث المبدأ، على التوصل إلى تسويات. كما كانت الفصائل الراديكالية داخل الجمعية في حالة اضطراب عقب كارثة كومونة باريس. وفي ظل هذه الظروف، بدا أن "التسوية النخبوية" أمر ممكن. وقد تمثلت إحدى الخطوات في هذا الاتجاه في المسعى "الاندماجي" الذي قاده زعماء الفصيلين الملكيين لتتويج المدعي الشرعي، الكونت دو شامبور — وكان حينها في الخمسينيات من عمره ومن دون ورثة — على أن يخلفه المدعي الأورلياني الأصغر سناً، الكونت دو باريس (Thomson 1969, pp. 80-83). غير أن الخطة تعثرت بسبب رفض شامبور للملكية المحدودة المعروضة عليه، وهو رفضٌ صاغه في نزاعٍ حول العلم الوطني. ولو قبل شامبور الخطة الاندماجية، لربما غدت عنصراً محورياً في تسويةٍ نخبوية شاملة.

وهكذا وُلدت الجمهورية الثالثة، لا من تسويةٍ نخبوية، بل من حالة جمودٍ نخبوي (Hoffmann 1963). فقد أُقرت عام 1875 بفارق صوتٍ واحد في الجمعية الوطنية، ولم تُنظر إليها قط — من قبل الفصائل الملكية والبونابرتية ونخب اليسار — على أنها أكثر من تدييرٍ مؤقت (Thomson 1969). وقد عبأت هذه الفصائل قطاعاتٍ كبرى من طبقة الأعمال، وهرمية الكنيسة، والمؤسسة العسكرية، والخدمة المدنية، والطبقة العاملة. وكان من المتوقع أن تغدو توقعاتُ الاستيلاء القسري على السلطة التنفيذية سمةً منتظمة في السياسة الفرنسية. ففي ثمانينيات القرن التاسع عشر، حظي انقلابٌ يقوده الجنرال السابق بولانجيه بدعمٍ معتبر، لكنه تراجع في اللحظة الأخيرة. وحاولت "عصبة الوطنيين" تنفيذ انقلاب عام 1889. وفي عامي 1898 و1899، إبان قضية دريفوس المُقسّمة، كُشف عن مؤامرتين انقلابيتين خطيرتين. وفي 1933، تأمرت حركة "العمل الفرنسي" وجماعات شبه

فاشية أخرى لإسقاط حكومة دالادييه. أما السنوات الأخيرة للجمهورية — قبل حكومة الجبهة الشعبية (1936-1938) وخلالها وبعدها — فشهدت تفككاً نخبياً حاداً، تجلّى في سرعة اغتنام جزء كبير من النخبة لفرصة الهزيمة العسكرية عام 1940 لتفكيك الجمهورية وإقامة نظام فيشي الكوربوراتي شبه الفاشي (Paxton 1972).

وتنطبق تحليلات مماثلة لاستمرار تفكك النخب وآثاره المُزعجة على الأنظمة الديمقراطية على معظم الدول الأوروبية وجميع دول أمريكا اللاتينية خلال أواخر القرن التاسع عشر وكثير من هذا القرن. وتقدّم جمهورية فايمار في ألمانيا، والجمهورية النمساوية خلال فترة ما بين الحربين قبل وصول هتلر إلى السلطة، مثالين بالي الوضوح والخطورة (انظر: Hamilton 1982)، وكذلك الحال في إيطاليا وإسبانيا والبرتغال في الفترة نفسها.

فهل استمر هذا النمط الغالب من السياسة الغربية بعد الحرب العالمية الثانية؟ ووفقاً لحجتنا، ينبغي فحص كل بلد بحثاً عن أدلة واضحة على تحول نخبوي من التفكك إلى الوحدة التوافقية، سواء عبر تسوية مفاجئة ومتعمدة، أو عبر تحول من خطوتين. وباستثناء روسيا وحلفائها في أوروبا الشرقية — وربما البرتغال — يبدو أن جميع الدول الأوروبية غير المستقرة التي نوقشت أعلاه قد شهدت تحولات نخبوية (انظر الجدول رقم 1). ففي النمسا، يُرجّح أن نظام Proporz وترتيبات تقاسم السلطة الأخرى التي تفاوضت عليها النخب سراً في أواخر الأربعينيات شكّلت تسوية نخبوية، واضعةً بذلك الأساس لأول نظام ديمقراطي مستقر في تاريخ النمسا (انظر: Steiner 1972; Stiefbold 1974). وعلى نحو مماثل، أفضت المفاوضات النخبوية المكثفة في إسبانيا بعد وفاة فرانكو عام 1975 إلى تسوية أنهت أكثر من أربعة قرون من عدم الاستقرار النظامي (انظر: Gunther et al. 1986; Share 1987). وفي أماكن أخرى — في ألمانيا الغربية وبلجيكا خلال خمسينيات وبدايات ستينيات القرن العشرين، وفي فرنسا وإيطاليا خلال الستينيات والسبعينيات — وقعت تحولات نخبوية من خطوتين، إذ فرضت الهيمنة الانتخابية لتحالفات نخب الوسط-اليمن تدريجياً على الفصائل اليسارية أن تتخلى عن الأرثوذكسية الاشتراكية وأن تنضم إلى خصومها "البرجوازيين" في الدفاع عن وتشغيل أنظمة ديمقراطية ليبرالية تُشرف على اقتصادات رأسمالية.

## الخلاصة

يلخّص الجدول رقم (1) الأنماط التي تقوم عليها حجّتنا القائلة إن انقسام النخب وعدم استقرار الأنظمة السياسية — باستثناء حالات الإرث الاستعماري الخاص، كما في الولايات المتحدة أو هولندا، أو الظروف التاريخية والجغرافية الاستثنائية، كما في سويسرا — كانا واسعي الانتشار ومستمرّين إلى حدٍّ يجعلهما النمط الغالب في السياسة الغربية. ومن خلال إرجاع أصول انقسام النخب إلى مراحل تشكّل الدول القومية الغربية، يوضّح الجدول أن العلاقة بين انقسام النخب وعدم الاستقرار السياسي تستمر بغض النظر عن التغيرات في أشكال النظم أو في تكوينات الجماهير، إلى أن يقع أحد ثلاثة تحولات نخبوية: (1) تسوية نخبوية مفاجئة ومتعمدة، أو

(2) تحول نُخبوي تدريجي يتم على مرحلتين، أو (3) "تحول نُخبوي ثوري" يقود إلى حالة من الوحدة الأيديولوجية (وهو ما لم نتناوله هنا بسبب تركيزنا التحليلي).

ويشير الجدول رقم (1) أخيرًا إلى أنه لا تتحقق استدامة الأنظمة السياسية غير المستقرة سابقًا على أسس تمثيلية تُفضي إلى الانتشار السريع أو التدريجي للسياسات الديمقراطية إلا بعد حدوث تسوية نُخبوية أو تحول نُخبوي من مرحلتين. وباختصار، وضمن الإطار التحليلي المحدد، فإن الإرث الاستعماري الخاص، وتساويات النخب، والتحولات النخبوية الثنائية قد شكّلت المسارات الوحيدة المؤدية إلى أنظمة سياسية ديمقراطية مستقرة في التاريخ الغربي الحديث. وننتقل الآن إلى اقتراح بعض الدلالات التي يطرحها هذا التحليل على النقاش المعاصر حول التحولات الديمقراطية وانهيارات الديمقراطية.

### إعادة النظر في التحولات الديمقراطية وانهيارات الديمقراطية

شكّل التمييز بين الأنظمة الديمقراطية، والشمولية، والسلطوية، أحد المراكز الأساسية في علم الاجتماع السياسي المقارن، غير أن النجاح في بلورة نظرية عامة للاستمرارية والتغير السياسيين انطلاقًا من هذا التمييز ظل محدودًا. ويتمثل أحد العوائق الجدية في الغموض الذي يكتنف التمييز بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة السلطوية. ففي حين قدّم Linz (1964, 1975) وغيره تمييزًا راسخًا بين الأنظمة الشمولية والسلطوية، ما دامت الأولى تحتفظ بأشكالها "النقية" الستالينية أو الهتلرية، فإن الحدّ التحليلي الفاصل بين السلطوية والديمقراطية ظل أقلّ إقناعًا بكثير. ويتجلى ذلك في كثرة المفاهيم التي تمزج ظاهريًا بين عناصر سلطوية وديمقراطية في آن واحد، مثل: الأنظمة السلطوية-الشعبوية، وأنظمة الحزب الواحد، والأنظمة الثورية، والتعبوية، والوصائية، بل وحتى "ما بعد السلطوية". فضلًا عن ذلك، فإن التحولات السياسية جعلت هذا التقابل التحليلي أشبه بالمصفاة، إذ تذبذبت العديد من الدول بين صيغ مختلفة من الأنظمة السلطوية والديمقراطية.

واستجابةً لهذه التقلبات في أنماط الحكم، طور علم الاجتماع السياسي المقارن بدوره نمطًا تحليليًا متقلبًا. فخلال خمسينيات القرن العشرين وبدايات الستينيات، حين بدأ أن العديد من الدول النامية حديثة الاستقلال بصدد ترسيخ أنظمة ديمقراطية، وحين كانت معظم دول أمريكا اللاتينية تتجه ظاهريًا نحو الديمقراطية، انشغل الباحثون بنظريات المتطلبات الاجتماعية-الاقتصادية للديمقراطية (مثل: Lipset 1959; Cutright 1963)، وبالثقافات السياسية التي يُفترض أن الديمقراطية متجذرة فيها (Lipset 1963; Almond and Verba 1963)، وبغير ذلك من جوانب التطور أو التطور التطوري السياسي باتجاه الديمقراطية (انظر: Huntington 1968; Huntington and Dominguez 1975). غير أنّ هذه الصورة تبدلت منذ منتصف الستينيات، حين أُطرح بالعديد من الأنظمة الديمقراطية الناشئة في الدول النامية واستُبدلت بأنظمة سلطوية. وعليه، انشغل الباحثون خلال سبعينيات القرن العشرين بظاهرة "انهيارات الديمقراطية" (Linz and Stepan 1978)، ودور المؤسسة العسكرية في السياسة (Nordlinger 1977; Perlmutter 1977)، وطبيعة أنظمة "السلطوية البيروقراطية" وغيرها من الأنظمة



غير الديمقراطية وغير الشمولية في الوقت ذاته (O'Donnell 1973; Collier 1980). ومع نهاية السبعينيات، عادت عدة أنظمة سلطوية، ولا سيما في أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا، لتفسح المجال مجددًا أمام أنظمة أكثر ديمقراطية. ووفقًا لذلك، بات اهتمام الباحثين منصبًا اليوم على "التحولات الديمقراطية" أو "الانتقال من الحكم السلطوي (O'Donnell et al. 1986; Malloy and Seligson 1987; Needler 1987; Baloyra 1987).

وقد عرضنا مقارنة لدراسة نشوء الأنظمة السياسية واستمرارها وتغيرها تتجنب هذا النمط التذبذبي التفاعلي. ومن ثم، ينبغي مقاومة أي ميل إلى إضفاء أهمية فاصلة على أحدث التغيرات النظامية في البلدان ذات السجل الطويل من عدم الاستقرار، ما لم تُقدّم أدلة مقنعة على وقوع التحولات النخبوية الضرورية. فالدراسات التي تناولت "انهيارات الديمقراطية"، مثل تلك التي جمعها Linz and Stepan (1978)، تقدم شواهد وافرة على عدم استقرار مزمّن للأنظمة، متجذّر في استمرار انقسام النخب. غير أن هذه الدراسات تُخفق في ملاحظة أن أي نتيجة غير الانهيار كانت -ولا تزال- غير مرجحة في غياب تحول جذري نحو وحدة نخبوية توافقية. وبالمثل، فإن النقاشات المتعلقة بالتحولات الحديثة من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي في أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا غالبًا ما تتجاهل التساؤل عما إذا كانت هذه التغيرات النظامية قد سبقتها أو رافقتها انتقالات من انقسام النخب إلى وحدتها. ومرة أخرى، فإن غياب مثل هذه التحولات النخبوية يجعل هذه التحولات الديمقراطية مرشحة لأن تكون تقلبات قصيرة الأمد في سياق عدم الاستقرار النظامي.

وتُعدّ الخطوة المهمة نحو إدراك أهمية التحولات النخبوية هي الاهتمام المتزايد بما يُعرف بـ "التوافقات النخبوية (elite pacts)". إذ يعرّف O'Donnell and Schmitter (1986, p. 37) التوافق النخبوي بأنه "اتفاق صريح، وإن لم يكن دائمًا معلنًا أو مبررًا علنًا، بين مجموعة مختارة من الفاعلين، يهدف إلى تحديد -أو بالأحرى إعادة تحديد- القواعد الناعمة لممارسة السلطة، على أساس ضمانات متبادلة للمصالح الحيوية للأطراف المنخرطة فيه". ويقارب هذا المفهوم إلى حد كبير مفهومنا عن "التسوية النخبوية"، وإن كان الأخير أشمل وأكثر تعديدية في أبعاده. وقد أُشير إلى أهمية هذه التوافقات في التحولات الديمقراطية في كولومبيا 1957-1958 (Wilde 1978; Hartlyn 1984)، وفنزويلا 1958 (Karl 1986)، وإسبانيا 1977-1979 (Gunther et al. 1986). ومع ذلك، يشكك O'Donnell and Schmitter (1986, pp. 37-39) في كون هذه التوافقات شرطًا سابقًا ضروريًا للتحول إلى ديمقراطية مستقرة، وإن كانوا يرون أنها تزيد من احتمالات تحقيقها. ويلاحظان، على سبيل المثال، أن دولتين من أصل ثلاث نجت من موجة انهيارات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية بعد عام 1964 -وهما كولومبيا وفنزويلا- كانتا "ديمقراطيتين قائمتين على التوافقات". ومن وجهة نظرنا، فإن الدولة الثالثة، كوستاريكا، نجت من الانهيار لأن نخبها دخلت عام 1948 في تسوية، وإن لم تكن على شكل توافق رسمي (انظر: Peeler 1985). كما يلاحظ O'Donnell and Schmitter أن حتى الأنظمة الديمقراطية طويلة الأمد ولكن "غير القائمة على توافقات"، مثل تشيلي بعد 1933 وأوروغواي بعد 1904، قد تراجعت إلى أنماط سلطوية في عام 1973. وكما أشرنا، فإن تلك الأنظمة -شأنها شأن الجمهورية الفرنسية الثالثة وعدة أنظمة غربية أخرى ديمقراطية إلى حد ما وطويلة الأمد-



كانت غير مستقرة لأنها لم تنشأ عن تحولات نُخبوية جذرية من الانقسام إلى الوحدة التوافقية. بل قامت بدلاً من ذلك على تحالفات هشة وحالات جمود بين نخب منقسمة في جوهريها، وكان طول عمرها النسبي على الأرجح رهين قدر كبير من الحظ. وعاجلاً أم آجلاً، كان من المرجح أن تنهار في مواجهة أزمة سياسية حادة.

وعلى الرغم من أن التركيز على التوافقات النخبوية وغيرها من التحليلات الحديثة المتمركزة حول النخب يمثل خطوة إلى الأمام، فإنه يُدخل قدرًا من اللاتحديد قد يكون إشكاليًا. إذ يؤكد O'Donnell and Schmitter (1986, p. 5) أن "الدرجة العالية من اللاتحديد الكامنة في أوضاع تتداخل فيها الأحداث غير المتوقعة، ونقص المعلومات، والقرارات المتسعة والجريئة، والارتباك بشأن الدوافع والمصالح، وقابلية الأوضاع للتشكّل، بل وحتى عدم تحديد الهويات السياسية، فضلاً عن مواهب أفراد بعينهم، بوصفها عوامل حاسمة في تحديد المآلات". وعلى غرار دراسة Hamilton (1982) العميقة لانهياريات الديمقراطية في جمهورية فايمار، يتبنى O'Donnell and Schmitter (1986, p. 19) موقف "اللاتحديد البنوي" عند تحليل التحولات الأخيرة من الحكم السلطوي. وبالمثل، يشير Malloy (1987, p. 237) في تحليله للتغيرات النظامية الحديثة في أمريكا اللاتينية إلى أن "ثمة بُعدًا إراديًا رئيسًا في العملية يحول دون بناء نظريات حتمية أنيقة قائمة على قوانين عامة".

إن محاولتنا لتحديد الأشكال الأساسية للنخب الوطنية، وأصولها، ونتائجها، توقّر مخرجًا مما قد يبدو مأزقًا نظريًا. فرغم كون مقاربتنا أكثر منهجية ووضوحًا في مفاهيمها وادعاءاتها مقارنةً بكثير من الأدبيات الراهنة، فإنها تحترم في الوقت ذاته تعقيد السياسة والتاريخ السياسي. وتشق مفاهيمنا مسارًا وسطًا بين النظرية الكبرى والانسحاب إلى التاريخ المحلي الضيق. ونحن نحث الدارسين لانهياريات الديمقراطية والتحولات الديمقراطية على أن يوجّهوا أنظارهم أولاً إلى النخب، وأن يفحصوا الأنماط الأساسية للعلاقات النخبوية وتحولاتها. ومع ذلك، فإن هذه المقاربة ليست أحادية السبب؛ فنحن نقرّ بأن الدين، والطبقة، والإثنية، والتكنولوجيا، والديموغرافيا، والجغرافيا، والتنمية الاقتصادية، و"آثار العدوى" الناجمة عن سياسات الدول الأخرى (Bendix 1978) قد تؤثر في العلاقات النخبوية وفي أشكال الأنظمة السياسية. غير أننا نرفض القول إن هذه العوامل تقود حتمًا إلى تحولات ديمقراطية أو إلى انهيارات ديمقراطية. بل نرى أن النخب الوطنية تقوم بتصفية هذه القوى، بحيث يمنح كل نمط نُخبوي دفعًا متوقعًا على نحو عام لكيفية اشتغال الأنظمة السياسية.

وأخيرًا، توجي مقاربتنا بقدر كبير من الحذر إزاء آفاق الديمقراطية المستقرة في الدول النامية المعاصرة. فالنزعة القوية لاستمرار انقسام النخب -وهي نزعة بدت واضحة في الغرب حتى وقت قريب، ولا تزال واضحة اليوم في معظم دول العالم الثالث- تستدعي إعادة التفكير في الآليات التي تُنشأ من خلالها الديمقراطيات المستقرة. فالديمقراطيات المستقرة لا تنشأ ببساطة عبر كتابة الدساتير، أو إجراء الانتخابات، أو توسيع حقوق الإنسان، أو تسريع النمو الاقتصادي، أو القضاء على التمردات اليسارية. إن الخطوة الحاسمة تتمثل في التوحيد التوافقي لنخب كانت منقسمة سابقًا. وباستثناء حالات قليلة نشأت في سياق الحروب الدولية، فإن مثل هذه

التحولات النخبوية كانت في الأساس نتاج أوضاع داخلية وظروف طارئة. ويشير ذلك بقوة إلى أن الدول الغربية لا تستطيع أن تفعل الكثير لتعزيز الديمقراطيات المستقرة حيث لا توجد أصلاً. بل قد يكون من الممكن القول إن السياسات الغربية—ولا سيما سياسات الولايات المتحدة—قد ألحقت ضرراً أكبر من النفع، إذ كثيراً ما فاقمت انقسام النخب، ومن ثم أضعفت فعلياً فرص حدوث التحولات النخبوية التي وحدها تبدو قادرة على توفير الأساس لديمقراطية مستقرة.

### للعودة إلى النص الأصلي:

John Higley and Michael G. Burton, "The Elite Variable in Democratic Transitions and Breakdowns," *American Sociological Review*, Vol. 54, No. 1 (February 1989), pp. 17–32.

### المراجع:

- Almond, Gabriel A. and Sydney Verba. 1963. *The Civic Culture*. Princeton: Princeton University Press.
- Anderson, R.D. 1977. *France 1870-1914: Politics and Society*. London: Routledge & Kegan Paul.
- Aron, Raymond. 1950. "Social Structure and Ruling Class." *British Journal of Sociology* 1:1-16, 126-43.
- Baloyra, Enrique A., ed. 1987. *Comparing New Democracies: Transition and Consolidation in Mediterranean Europe and the Southern Cone*. Boulder, CO: Westview.
- Baum, Rainer C. 1981. *The Holocaust and the German Elite: Genocide and National Suicide in Germany, 1917-1945*. Totowa, NJ: Rowman & Littlefield.
- Bendix, Reinhard. 1978. *Kings or People: Power and the Mandate to Rule*. Berkeley: University of California Press.
- Bonner, Raymond. 1988. "A Reporter At Large: Peru's War." *New Yorker*, 4 January, 31-58.
- Brenner, Robert. 1977. "The Origins of Capitalist Development: A Critique of Neo-Smithian Marxism." *New Left Review* 104:25-92.
- Brown, Bernard E. 1969. "Elite Attitudes and Political Legitimacy in France." *Journal of Politics* 31:420-42.
- Burton, Michael G. and John Higley. 1987a. "Invitation to Elite Theory." Pp. 133-43 in *Power Elites and Organizations*, edited by G. William Domhoff and Thomas R. Dye. Newbury Park, CA: Sage.
- \_\_\_\_\_. 1987b. "Elite Settlements." *American Sociological Review* 52:295-307.
- Castles, Francis G. 1974. *Political Stability*. Milton Keynes (UK): Open University Press.
- Coleman, James S. 1971. "The Development Syndrome: Differentiation-Equality-Capacity." Pp. 73-100 in *Crises and Sequences in Political Development*, edited by Leonard Binder et al. Princeton: Princeton University Press.
- Collier, David, ed. 1980. *The New Authoritarianism in Latin America*. Princeton: Princeton University Press.
- Czudnowski, Moshe M. 1987. "Interviewing Political Elites in Taiwan." Pp. 232-50 in *Research Methods for Elite Studies*, edited by George Moyser and Margaret Wagstaffe. London: Allen & Unwin.
- Cutright, Phillips. 1963. "National Political Development: Measurement and Analysis." *American Sociological Review* 28:253-64.
- Dahrendorf, Ralf. 1967. *Society and Democracy in Germany*. Garden City, NY: Doubleday.

Di Palma, Giuseppe. 1973. "The Study of Conflict in Western Societies: A Critique of the End of Ideology." Morristown, NJ: General Learning Press.

Dye, Thomas R. 1983. *Who's Running America? The Reagan Years*. 3rd ed. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Field, G. Lowell and John Higley. 1978. "Imperfectly Unified Elites: The Cases of Italy and France." Pp. 295-317 in *Comparative Studies in Sociology*, edited by R. Tomasson. Greenwich, CT: JAI Press.

\_\_\_\_\_. 1980. *Elitism*. London: Routledge & Kegan Paul.

\_\_\_\_\_. 1985. "National Elites and Political Stability." Pp. 1-44 in *Research in Politics and Society: Studies of the Structure of National Elite Groups*, vol. 1, edited by Gwen Moore. Greenwich, CT: JAI Press.

Finer, Samuel E. 1975. "State- and Nation-Building in Europe: The Role of the Military." Pp. 83-163 in *The Formation of National States in Western Europe*, edited by Charles Tilly. Princeton: Princeton University Press.

Giddens, Anthony. 1987. *The Nation-State and Violence*. Berkeley: University of California Press.

Grever, John H. 1982. "The Structure of Decision-Making in the States General of the Dutch Republic, 1660-68." *Parliaments, Estates and Representation* 2(2):125-53.

Grundy, Kenneth W. 1968. *Conflicting Images of the Military in Africa*. Nairobi: East African Publishing House.

Gunther, Richard, Giacomo Sani, and Goldie Shabad. 1986. *Spain After Franco: The Making of a Competitive Party System*. Berkeley: University of California Press.

Hamilton, Richard. 1982. *Who Voted For Hitler?* Princeton: Princeton University Press.

Hartlyn, Jonathan. 1984. "Military Governments and the Transition to Civilian Rule: The Colombian Experience of 1957-1958." *Journal of Interamerican Studies and World Affairs* 26:245-81.

Higley, John, G. Lowell Field, and Knut Groholt. 1976. *Elite Structure and Ideology*. New York: Columbia University Press.

Higley, John and Gwen Moore. 1981. "Elite Integration in the United States and Australia." *American Political Science Review* 75:581-97.

Hoffmann, Stanley. 1963. *In Search of France*. Cambridge: Harvard University Press.

Hoffmann-Lange, Ursula. 1987. "Surveying National Elites in the Federal Republic of Germany." Pp. 27-47 in *Research Methods for Elite Studies*, edited by George Moyser and Margaret Wagstaffe. Boston: Allen and Unwin.

Huntington, Samuel P. 1968. *Political Order in Changing Societies*. New Haven: Yale University Press.

\_\_\_\_\_. 1984. "Will More Countries Become Democratic?" *Political Science Quarterly* 99:193-218.

Huntington, Samuel P. and Jorge I. Dominguez. 1975. "Political Development." In *Handbook of Political Science*, vol. 3, edited by Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby. Reading, MA: Addison-Wesley.

Huntington, Samuel P. and Clement H. Moore, eds. 1970. *Authoritarian Politics in Modern Society*. New York: Basic Books.

Johnson, Paul. 1983. *Modern Times: The World From the Twenties to the Eighties*. New York: Harper & Row.

Kadushin, Charles. 1979. "Power Circles and Legitimacy in Developed Societies." Pp. 127-40 in *Legitimation of Regimes*, edited by Bogdan Denitch. Beverly Hills, CA: Sage.

Karl, Terry. 1986. "Petroleum and Political Pacts: The Transition to Democracy in Venezuela." Pp. 196-220 in *Transitions From Authoritarian Rule: Latin America*, edited by Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter, and Laurence Whitehead. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

- Lijphart, Arend. 1977. *Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration*. New Haven: Yale University Press.
- Linz, Juan J. 1964. "An Authoritarian Regime: Spain." In *Cleavages, Ideologies, and Party Systems*, edited by Erik Allardt and Yrjö Littunen. Helsinki: Academic Bookstore.
- \_\_\_\_\_. 1975. "Totalitarian and Authoritarian Regimes." Pp. 175-412 in *Macropolitical Theory*, edited by Fred L. Greenstein and Nelson W. Polsby. Reading, MA: Addison-Wesley.
- Linz, Juan J. and Alfred Stepan, eds. 1978. *The Breakdown of Democratic Regimes*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Lipset, Seymour Martin. 1959. "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy." *American Political Science Review* 53:69-105.
- \_\_\_\_\_. 1963. *The First New Nation*. New York: Basic Books.
- Lopez-Pintor, Rafael. 1987. "Mass and Elite Perspectives in the Process of Transition to Democracy." Pp. 79-106 in *Comparing New Democracies*, edited by Enrique A. Baloyra. Boulder, CO: Westview Press.
- Macridis, Roy C. 1986. *Modern Political Regimes: Patterns and Institutions*. Boston: Little, Brown.
- Malloy, James M. 1985. "Bolivia: An Incomplete Revolution." Pp. 363-81 in *Latin American Politics and Development*, edited by Howard J. Wiarda and Harvey F. Kline. Boulder, CO: Westview.
- \_\_\_\_\_. 1987. "The Politics of Transition in Latin America." Pp. 235-58 in *Authoritarians and Democrats: Regime Transition in Latin America*, edited by James M. Malloy and Mitchell A. Seligson. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press.
- Malloy, James M. and Mitchell A. Seligson, eds. *Authoritarians and Democrats: Regime Transition in Latin America*. Pittsburgh: Pittsburgh University Press.
- Mann, Michael. 1986. *The Sources of Social Power: A History of Power from the Beginning to A.D. 1760*. Cambridge: Cambridge University Press.
- McDonough, Peter. 1981. *Power and Ideology in Brazil*. Princeton: Princeton University Press.
- Mosca, Gaetano. 1939. *The Ruling Class*. New York: McGraw-Hill.
- Moyser, George and Margaret Wagstaffe, eds. 1987. *Research Methods for Elite Studies*. Boston: Allen and Unwin.
- Needler, Martin C. 1987. *The Problem of Democracy in Latin America*. Lexington, MA: Lexington Books.
- Nordlinger, Eric. 1977. *Soldiers and Politics: Military Coups and Governments*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- O'Donnell, Guillermo. 1973. *Modernization and Bureaucratic-Authoritarianism: Studies in South American Politics*. Berkeley: University of California Press.
- O'Donnell, Guillermo and Philippe C. Schmitter. 1986. *Transitions From Authoritarian Rule: Tentative Conclusions About Uncertain Democracies*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- O'Donnell, Guillermo, Philippe C. Schmitter, and Laurence Whitehead, eds. 1986. *Transitions From Authoritarian Rule*, vols. 1-3. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Oszlak, Oscar. 1981. "The Historical Formation of the Nation-State in Latin America: Some Theoretical and Methodological Guidelines for its Study." *Latin American Research Review* 16:3-32.
- Pareto, Vilfredo. 1935. *The Mind and Society: A Treatise on General Sociology*. New York: Dover.
- Paxton, Robert O. 1972. *Vichy France: Old Guard and New Order, 1940-1944*. New York: Alfred A. Knopf.
- Peeler, John A. 1985. *Latin American Democracies: Colombia, Costa Rica, Venezuela*. Chapel Hill: University of North Carolina Press.

- Perlmutter, Amos, ed. 1977. *The Military and Politics in Modern Times*. New Haven: Yale University Press.
- Prewitt, Kenneth and Alan Stone. 1973. *The Ruling Elites: Elite Theory, Power, and American Democracy*. New York: Harper & Row.
- Putnam, Robert D. 1976. *The Comparative Study of Political Elites*. Englewood Cliffs: Prentice-Hall.
- Sanders, David. 1981. *Patterns of Political Instability*. London: Macmillan.
- Sartori, Giovanni. 1987. *The Theory of Democracy Revisited, Part One: The Contemporary Debate*. Chatham, NJ: Chatham House Publishers.
- Schonfeld, William R. 1981. "The 'Closed' Worlds of Socialist and Gaullist Elites." Pp. 196-215 in *Elites in France: Origins, Reproduction and Power*, Edited by Jolyon Howorth and Philip G. Cerny. London: Frances Pinter.
- Share, Donald. 1987. "Transitions to Democracy and Transition Through Transaction." *Comparative Political Studies* 19:525-48.
- Smith, Tony. 1979. "The Underdevelopment of Development Theory: The Case of Dependency Theory." *World Politics* 31:247-88.
- Steiner, Kurt. 1972. *Politics in Austria*. Boston: Little, Brown.
- Stiefbold, Rodney P. 1974. "Segmented Pluralism and Consociational Democracy in Austria: Problems of Political Stability and Change." Pp. 117-77 in *Politics in Europe*, edited by Martin O. Heisler. New York: McKay.
- Thomson, David. 1969. *Democracy in France Since 1870*. 5th ed. London: Oxford University Press.
- Tilly, Charles. 1975. *The Formation of National States in Western Europe*. Princeton: Princeton University Press.
- Veliz, Claudio, ed. 1967. *The Politics of Conformity in Latin America*. London: Oxford University Press.
- Welsh, William A. 1979. *Leaders and Elites*. New York: Holt, Rinehart & Winston.
- Wilde, Alexander W. 1978. "Conversations Among Gentlemen: Oligarchical Democracy in Colombia." Pp. 28-81 in *The Breakdown of Democratic Regimes: Latin America*, edited by Juan J. Linz and Alfred Stepan. Baltimore: Johns Hopkins University Press.